Ashur Journal of Legal and political Sciences (AJLSP) is published by the Iraqi Association for Legal Sciences
ISSN: 3005-3269, Vol 3(No.2), pages: 688-704 (2026)
https://ashurjournal.com/index.php/AJLPS/about

Multilateralism in the International Political System: Between Theory and Reality

Lecturer Dr. Shahad Hassan Ali

AL-Nahrain University/ College of Political Science , Shahad.hassan@nahriannuv.edu.iq

ARTICLE INFORMATION

Received: 5 Apr 2026
Accepted: 27 Apr 2026
Published:1 Jun 2026

Keywords:

-Multilateralism
-International Interactions
-United Nations
-International Conflicts
- International Security

ABSTRACT

Active multilateralism refers to the process of organizing relations among groups of three or more states. It is not merely dependent on the number of participating actors; rather, multilateralism is generally understood to encompass qualitative elements or principles that define the nature of the arrangement or institution. These principles include the indivisibility of interests among participants, a commitment to reciprocity, and the existence of a dispute settlement mechanism aimed at enforcing a specific pattern of behaviour.

Although multilateralism has a long historical background, its emergence is primarily associated with the period following the Second World War, which witnessed a significant expansion of multilateral agreements, largely led by the United States. Organizations in the fields of trade, such as the World Trade Organization, and security, such as the North Atlantic Treaty Organization (NATO), represent some of the most prominent institutions embodying the principle of multilateralism. In addition, numerous multilateral environmental institutions exist, while the United Nations serves as the primary platform for the system of active multilateralism. The European Union also supports this framework, having repeatedly emphasized its commitment to a multilateral system governing international relations and interactions.

© 2024 , This is an open access article under the cc BY-NC-ND license http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

مجلة آشور للعلوم القانونية والسياسية تصدر عن الجمعية العراقية للعلوم القانونية
المجلد الثالث (العدد الثاني)، الصفحات:688 - 704، (2026) ISSN: 3005-3269
https://ashurjournal.com/index.php/AJLPS/about

تعددية الأطراف الفاعلة في النظام السياسي الدولي بين النظرية والواقع

م. د. شهد حسن علي

جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية ، Shahad.hassan@nahriannuv.edu.iq

معلومات المقالة

تاريخ الاستلام : ٥ نيسان ٢٠٢٦
تاريخ القبول :٢٧ نيسان ٢٠٢٦
تاريخ النشر : ١ حزيران ٢٠٢٦

الملخص

تمثل تعددية الأطراف الفاعلة عملية تنظيم العلاقات بين مجموعات من ثلاث دول أو أكثر والامر لا يعتمد على الكم وانما يُنظر إلى التعددية عمومًا على أنها تتضمن عناصر أو مبادئ نوعية تُحدد طبيعة الترتيب أو المؤسسة. وتتمثل هذه المبادئ في عدم تجزئة المصالح بين المشاركين والالتزام بالمعاملة بالمثل ونظام لتسوية النزاعات يهدف إلى فرض نمط سلوكي محدد وللتعددية تاريخ طويل لكنها ترتبط في بداية ظهورها بشكل أساسي بفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية التي شهدت ازدهارًا في الاتفاقيات متعددة الأطراف بقيادة الولايات المتحدة في المقام الأول وتُعد منظمات التجارة (منظمة التجارة العالمية) والأمن (حلف شمال الأطلسي) من أبرز المنظمات التي تُجسد مبدأ التعددية. كما توجد العديد من المؤسسات البيئية متعددة الأطراف والأمم المتحدة تعد المنبر الأول لنظام تعددية الأطراف الفاعلة ويدعمها في هذا المجال الاتحاد الأوروبي الذي أوضح في أكثر من مناسبة التزام الاتحاد الأوروبي بنظام متعدد الأطراف في العلاقات والتعاملات الدولية .

الكلمات المفتاحية:

- تعددية الأطراف
- التعاملات الدولية
- الأمم المتحدة
- النزاعات الدولية
- الامن الدولي

© 2024 , This is an open access article under the cc BY-NC-ND license http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

المقدمة

الديناميكية السريعة التي يتحرك بها النظام السياسي الدولي يجعله من الصعب وضع نظام عمل ثابت او قاعدة مستقرة وانما اصبح الامر يتطلب وجود قاعدة بيانات ومعلومات تتعامل مع الحالات المشابهة نوعا ما وأيضا كثرة الترابط والفاعلات بين الدول حيث اصبح هناك اكثر من الاتجاه للترابط بين الدول سواء على الجانب الأمني ام الاقتصادي او السياسي لذلك مفهوم تعددية الأطراف اصبح في حالة من الجدال حول ما اذا كان نظرية او الية عمل تتبعه التنظيمات الدولية ام هو اتجاه دولي عام يحتم على جميع مؤسسات النظام الدولي العمل به زيادة على ذلك ان مكانة الدولة في النظام السياسي الدولي تغيرت على مر العصور وان فكرة السيادة تغير مفهوما او بمعنى اصح تأكل مفهوم السيادة والذي رافق ذلك تزايد أهمية ومكانة المنظمات والجمعيات الدولية والإقليمية إضافة الى امتلاكها قوة تكنلوجية واقتصادية وأيضا ظهور المنظمات الدولية التي تتنازل الدول عن جزء من سيادتها لصالح هذه المنظمات او تخويلها للقيام بأعمال بالنيابة عنها ومن هنا بدأت فكرة تعددية الأطراف الفاعلة التي تعني ان اصبح عمل الدولة المفردة في النظام السياسي الدولي لا يتلاءم مع فعالية اكثر من دولة مجتمعة وهذا ما سيتم مناقشته من خلال مفاصل البحث اذ سيناقش تاريخ واهمية تعددية الأطراف الفاعلة في النظام السياسي الدولي واثر ذلك على العلاقات والتعاملات الدولية في هذا المجال وأيضا اهم المؤسسات التي تدعم ذلك وأيضا مستقبل تعددية الأطراف هل سيكون على هذا النهج ام ان هناك اختلافات ستحدث في هذا المجال ومع ذلك ، فإن هذا التعريف "الكمي" ليس كافياً لاستيعاب طبيعة التعددية. في الواقع ، إنها ليست مجرد ممارسة أو مسألة عدد الفاعلين المعنيين. إنه ينطوي على الالتزام بمشروع سياسي مشترك يقوم على احترام نظام مشترك من المعايير والقيم. على وجه الخصوص، تقوم التعددية على أساس المبادئ التأسيسية مثل التشاور والإدماج والتضامن. يتم تحديد عملها من خلال قواعد مطورة بشكل جماعي تضمن تعاونًا مستدامًا وفعالًا. على وجه الخصوص، فهي تضمن لجميع الجهات الفاعلة نفس الحقوق والالتزامات من خلال تطبيق نفسها باستمرار (وليس على أساس كل حالة على حدة، اعتمادًا على القضية التي يتم التعامل معها). وبالتالي، تعد تعددية الأطراف طريقة تعاون وشكل من أشكال تنظيم النظام الدولي .

اولاً/ أهمية البحث:

يناقش البحث فكرة تعددية الأطراف الفاعلة (multilateralism) في النظام الدولي التي أصبحت من اهم الاتجاهات الحالية في النظام السياسي الدولي ويركز على مدى فاعلية هذا الاتجاه على ارض الواقع وه هو متجه باتجاه النظرية ام هو مختصر فقط على مسار عمل او توجه عام كون ان الاتجاه العام في النظام السياسي الدولي هو وجود تحالفات او وجود عدم انحياز لكن تعددية الأطراف توضح التعاونات الإيجابية حصرا .

ثانياً / إشكالية البحث:

ان الدول أصبحت تعتمد في تأثيرها الدولي على مدى وجود احلاف قوية ومدى تأثيرها على الساحة الدولية وأيضا المجتمع الدولي أصبح اشبه بقرية صغيرة لذلك اتخذت تعددية الأطراف الفاعلة دورا مهما على الساحة الدولية ولكن هل هي اتجاه عام ام كما يفسره البعض نظرية جديده في العلاقات الدولية وتكمن الإشكالية على مجموعة تساؤلات وعلية يكون التساؤل الرئيس هو ما هو تأثير وجود اتجاه تعددية الأطراف على الساحة الدولية وشكل العلاقات بين الدول والتعامل مع القضايا الدولية؟ ومن التساؤل الرئيس تتفرع مجموعة تساؤلات فرعية وهي:

- ما هو مفهوم تعددية الأطراف الفاعلة؟
- ما هو الأساس النظري للعمل بهذا الاتجاه؟
- ما مدى فاعلية تطبيق هذا المنظور على ارض الواقع؟
- ما هو مستقبل النظام الدولي في ظل وجود هذا الاتجاه؟

ثالثاً / فرضية البحث:

يقوم البحث على فرضية مفادها ان التعاملات الدولية لحل الازمات ذاهبة باتجاه التعاونات والاحلاف الدولية الفاعلة لمحاول السيطرة او حل الازمة الدولية او تعزيز العلاقات الدولية بل اتجه العالم الى فكرة عدم قابلية التجزئة العالمية بدءًا من السلام وصولًا إلى التلوث وإن معظم المشاكل الدولية الهامة بما في ذلك التلوث والطاقة وإدارة حركة الطيران والحفاظ على قواعد التجارة والاستثمار إذ تشمل بطبيعتها العديد من البلدان في آنٍ واحد.

رابعاً / منهج البحث:

تم الاعتماد على **المنهج التاريخي** من خلال توضيح تطور مفهوم تعددية الأطراف الفاعلة **والمنهج الاستقرائي** لاستقراء الواقع الدولي من خلال التطبيق الفعلي لتعددية الأطراف الفاعلة في العلاقات الدولية.

خامساً / هيكلية البحث:

فضلا عن المقدمة والخاتمة تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول: الإطار النظري لتعددية الأطراف

المبحث الثاني: واقع العلاقات الدولية ضمن إطار تعددية الأطراف الفاعلة

المبحث الثالث: مستقبل النظام الدولي في ظل تعددية الأطراف

المبحث الأول

الاطار النظري لتعددية الأطراف

يشهد التاريخ البشري اليوم مرحلة جديدة فالبشرية لا تقتصر على توحيدها بتطلعات مشتركة كالسلام والتنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان والوصول إلى الثقافة والمعرفة والتقنيات الحديثة بل تواجه أيضاً تحديات عالمية مشتركة جديدة تُعتبر حيوية كالصحة البشرية وظروف المعيشة والبقاء على هذا الكوكب لذا بات من الضروري إعادة صياغة العلاقات الدولية لمواكبة هذا الوضع الجديد [1] .

تعددية الأطراف (Multilateralism) غير واضحة من بين المفاهيم الأخرى المستخدمة في دراسة العلاقات الدولية حيث يمكن القول إن التعددية ليست مفهوماً أساسياً في نفس فكرة الاتحاد الدولي مع الفوضى أو السيادة أو الاعتماد المتبادل او غيرها من المصطلحات الرئيسة في العلاقات الدولية فبعد انتهاء الحرب الباردة تجدد التفاؤل حول إمكانات المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي قد يؤدي إلى تزايد الاهتمام بالتعددية من جانب كليهما من الأكاديميين والممارسين الدوليين.

المطلب الأول

التطور التاريخي لتعددية الأطراف

لم تكن فكرة ان تتعاون الدول فيما بينها لإيجاد حلول لمشاكل دولية لو لقضايا عالقة هي فكرة حديثة العهد وانما هي بدأت تتجذر منذ انتهاء الحرب الباردة يُعدّ مؤتمر باريس ومعاهدة فرساي لعام ١٩١٩ التي نتجت عنه بمثابة ميلاد التعددية الحديثة وهي عصبة الأمم التي تجسد النقطة الرابعة عشرة للرئيس الأمريكي (وودرو ويلسون) والتي اختارت الولايات المتحدة نفسها عدم الانضمام إليها فلها أهمية بالغة ليس فقط كنموذج أولي بل في كثير من المجالات، كسلف للأمم المتحدة. مع ذلك، وبسبب العديد من المشاكل العالقة والمشاعر الوطنية المجروحة، والأيديولوجيات العدوانية القائمة على أساس عرقي والتي نشأت من عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاستياء لدى الطرف المهزوم نتج عن انهيار معيار الذهب عام ١٩١٤ نظام مالي ونقدي مختل تمامًا وسياسات قصيرة النظر وأنانيّة لبعض اللاعبين الرئيسيين في ذلك الوقت، والتي لا تختلف كثيرًا عن تلك الموجودة على الساحة الدولية الحالية لم يدم ذلك العالم حتى عشرين عامًا كاملة وتدهور إلى ثاني صراع وهذه المرة أكثر الصراعات دموية في تاريخ البشرية [2] .

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بدئ العالم يتجه الى منظور اخر ومختلف وهو التحالفات الجماعية والتي عرفت لاحقا بتعددية الأطراف إذ عزم قادة القوى العظمى الذين قادوا الأمم التي وحدتها الحرب على عدم تكرار أخطاء أسلافهم، فعملوا بحكمة وبُعد نظر وعزيمة على إنشاء الأداة المتعددة الأطراف الأمثل وهي منظمة عالمية شاملة هي الأمم المتحدة، "لإنقاذ الأجيال القادمة من ويلات الحرب" وبناء مستقبل سلمي للعالم

وقد نجح هذا المسعى نوعا ما في تحقيق هذا الهدف على مدى السنوات الخمس والسبعين الماضية على الأقل لكن قادة ذلك العصر أدركوا أنه لا يمكن لأي منظمة سياسية لدول العالم أن تكون راسخة ودائمة ما لم تُصحَّح السياسات المالية والنقدية على نحو متزامن[3] .

ثم بعد ذلك تطور الامر الى منحى اخر حيث قديماً، كانت "الدول" هي اللاعب الوحيد. لكن مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، ظهرت تعددية أطراف جديدة تشمل فاعلين غير حكوميين على سبيل المثال [4]:

المنظمات الإقليمية: مثل الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي.

المجتمع المدني والشركات: في قضايا مثل المناخ (اتفاقية باريس)، حيث تشارك شركات كبرى ومنظمات بيئية في صنع القرار.

الكتل الصاعدة: مثل مجموعة BRICS ومجموعة العشرين (G20)، والتي تعكس انتقال القوة من الغرب إلى نظام عالمي أكثر تنوعاً* .

المطلب الثاني

ماهية تعددية الأطراف

فعلى الرغم من أن مصطلح تعددية الأطراف لم يظهر إلا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، إلا أن التعددية هي سمة مهمة للعلاقات الدولية خصوصا في القرن العشرين. يمثل إنشاء عصبة الأمم التي تعد نقطة تحول رئيسية في تطورها مع إنشاء أول منظمة تأسست للحفاظ على السلام وتعزيز التعاون الدولي، تبلورت التعددية الحديثة حقًا وتم إضفاء الطابع المؤسسي عليها. على مدى المائة عام الماضية، تطورت تعددية الأطراف باستمرار حيث تكيفت مع تحولات النظام الدولي واليوم، تعد التعددية في صميم الحياة الدولية. ومع ذلك، لا يزال من الصعب فهمه ولا يزال قليل البحث فيه نسبيًا.

غالبًا ما يتم تعريف التعددية على أنها معارضة للنزعة الثنائية والأحادية. بالمعنى الدقيق للكلمة، فإنه يشير إلى شكل من أشكال التعاون بين ثلاث دول على الأقل.

ومع ذلك، فإن هذا التعريف "الكمي" ليس كافياً لاستيعاب طبيعة التعددية. في الواقع، إنها ليست مجرد ممارسة أو مسألة عدد الفاعلين المعنيين. إنه ينطوي على الالتزام بمشروع سياسي مشترك يقوم على احترام نظام مشترك من المعايير والقيم. على وجه الخصوص، تقوم التعددية على أساس المبادئ التأسيسية مثل التشاور والإدماج والتضامن. يتم تحديد عملها من خلال قواعد مطورة بشكل جماعي تضمن تعاونًا مستدامًا وفعالًا. على وجه الخصوص، فهي تضمن لجميع الجهات الفاعلة نفس الحقوق والالتزامات من خلال تطبيق

نفسها باستمرار (وليس على أساس كل حالة على حدة، اعتمادًا على القضية التي يتم التعامل معها). وبالتالي، تعد تعددية الأطراف طريقة تعاون وشكل من أشكال تنظيم النظام الدولي .

هناك تعريفات واسعة للتعددية ربما لم يكن بعضها دقيقًا ولكنه غالبًا ما كان يُمثل المعنى التقليدي في أدبيات العلاقات الدولية ولكننا نلاحظ أيضًا أن تعريف التعددية جاء في أعقاب انهيار الحرب الباردة تعكس التعددية التقليدية عقود الحرب الباردة، بالإضافة إلى صعود "لحظة القطب الواحد" من الناحية الهيكلية اهتز النظام الليبرالي بشدة جراء انهيار الاتحاد السوفيتي (سابقا) وصعود الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة يجب أن نضع هذا في الاعتبار فالتعددية التقليدية مشروطة بالهيكل أي شكل النظام العالمي ومجموعة الجهات الفاعلة وترتيباتها وسلوكياتها[5] .

تناول عدد من أبرز علماء العلاقات الدولية في العصر الحديث تعريف ووظيفة "التعددية" في نهاية الحقبة الثنائية القطبية وخلص (روبرت كوهان (1990)) إلى أن التعددية هي "ممارسة تنسيق السياسات الوطنية في مجموعات من ثلاث دول أو أكثر". وتبعه بعد ذلك بفترة وجيزة عالم العلاقات الدولية (جون جي روجي (1992)) ويرى روجي أن الفهم الأساسي للتعددية لا يتحدد بالحد الأدنى لعدد الجهات الفاعلة بقدر ما يتحدد بالأساس المعياري للترتيب.

كما كتب روجي أيضا "التعددية شكل مؤسسي يُنسق العلاقات بين ثلاث دول أو أكثر على أساس مبادئ سلوك "معممة" - أي مبادئ تُحدد السلوك المناسب لفئة من الإجراءات، دون النظر إلى المصالح الخاصة للأطراف أو الضرورات الاستراتيجية التي قد توجد في أي حدث محدد." يُعد هذا الاستيعاب للأساس المعياري للتعددية أمرًا أساسيًا لأنه يُشير إلى أن التعددية قد لا تخضع فقط لمعادلة القوة الخاصة بالجهات الفاعلة الرئيسية - الدول يكتسب هذا أهمية خاصة بعد عقود من قيادة الولايات المتحدة للنظام الليبرالي وكما كتب (جون إيكينبيري) المؤرخ المعاصر للنظام الدولي الليبرالي : "هذا ما يُطلق عليه جون روجي "التعددية"، وهو "شكل معماري" للتنظيم الدولي يُنسق العلاقات بين مجموعة من الدول "على أساس مبادئ سلوك معممة" تتمتع القواعد والمبادئ التي تجسدها بقدر من الحياد والاستقلالية فهي ليست مجرد توجيهات من دولة قوية بل هي معايير سلوك تلتزم بها مجموعة من الدول بغض النظر عن قوتها أو ظروفها الخاصة[6] .

المبحث الثاني

واقع العلاقات الدولية ضمن إطار تعددية الأطراف الفاعلة

السؤال المحيّر الذي ينبغي ذكره هو: "لماذا يُهمل التعددية في نظرية العلاقات الدولية؟" يتضمن هذا السؤال افتراضًا مفاده أن تناول التعددية في الأدبيات الأكاديمية للعلاقات الدولية أقل مما هو متوقع بناءً على أهميتها الملحوظة في العالم ولعل هذا الافتراض بحاجة إلى إعادة النظر أحد الأسباب المحتملة لقلة النظريات المتعلقة بالتعددية هو قلة تطبيقها على أرض الواقع قد يستشهد أنصار هذا الرأي بتراجع أهمية الأمم المتحدة على

الأقل قبل عام 1990، والاستياء من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) وصعود الثنائية في السياسة التجارية الأمريكية والترتيبات الانتقائية العديدة التي وضعتها المجموعة الأوروبية مثل ترتيبات الأليات المتعددة [7].

فيما يخص تعددية الأطراف الفاعلة فان لها اطارين يشمل التعددية كلاً من الأطر العالمية (المؤتمرات المفتوحة لجميع الدول، والمنظمات الدولية العالمية المحتملة مثل منظومة الأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية، والمحكمة الجنائية الدولية) والإقليمية وتشير الإقليمية إلى شكل من أشكال التعاون أو التكامل متعدد الأطراف على المستوى دون العالمي ("التعددية الإقليمية") وهي تُعرَّف عمومًا ليس جغرافيًا فحسب بل أيضًا على أنها تعاون بين الدول التي تتشارك مصالح سياسية مشتركة بما في ذلك في المسائل المتعلقة بالأمن الجماعي أو الدفاع الجماعي عن النفس [8].

وكما نعلم ان العلاقات الدولية لا تتضمن فقط العلاقات السياسية وانما تتضمن جميع اشكال العلاقات بين الدول سواء كانت الاقتصادية او السياسية وحتى الصراعات الدولية فهي تعد جزاء من العلاقات الدولية وعلية التعددية لا تفسر فقط في اتجاه واحد وانما في عدة اتجاهات هي [9] :

- التعددية في التجارة الدولية، تفسر العلاقة على أنها التجارة المنظمة الموضوعة على أساس مبادئ معينة للدولة وتعتبر السلوك فوق كل شيء وايضا عدم التمييز.
- تعددية الأطراف في العلاقات الأمنية، نعلم أنها تشير إلى التعبير عن الأمن الجماعي أو الدفاع الجماعي
- في السياسات الوطنية تمثل في مجموعات من ثلاث دول أو أكثر، وهذا شكل من الأشكال التنظيمية وهي تطبق ذلك على أساس مبادئ معينة لتنظيم العلاقات بين تلك الدول ".

إن التعاون الدولي ليس الغرض الوحيد من التعددية (multilateralism) في بيئة تتزايد فيها المنافسة بين القوى العظمى، وأن التركيز الحصري على التعاون هو امر مغلوط ومضلل. بينما نم الاعتياد على التعددية في فترة ما بعد البرد الحرب، عالم أحادي القطب (عالمي النطاق وخالٍ إلى حد كبير من القيود والتنافس الجيوسياسي) إذ لا يقتصر مستقبل التعددية على هذا النموذج فقط حيث أن الهدوء الجيوسياسي الذي أعقب الحرب الباردة يخضع لسيطرة القوى العظمى والمنافسة بين القوى الحديثة، لذلك يجب أن يعكس مفهوم التعددية بعد الحرب الباردة هذه التغييرات الديناميكية. وأن البنى المصممة فقط لمعالجة التحديات المشتركة غير كافية إذا الدول تتحدى القضايا الجوهرية، وعلى عكس مرحلة أحادية القطب فأنها تمتلك القوة لمعارضة الولايات المتحدة. على الرغم من الرغبة في الحفاظ على مؤسسات ما بعد الحرب الباردة والممارسات، فأن المنافسات الجيوسياسية تلوح في الأفق و التحديات مع إمكانية تغيير أسس نظام متعدد الأطراف .

ومن اهم مؤسسات تعددية الأطراف هي الأمم المتحدة التي أوضحت عن مبادئ تعددية الأطراف بانها (تشكل منظومة الأمم المتحدة المنبر الرئيسي للتعددية) حيث تجتمع الدول لمعالجة القضايا العالمية وإيجاد حلول مشتركة ومن خلال المؤتمرات، والقمم، والاجتماعات، يتم بحث أهم التحديات التي تواجه العالم وتعزيز التعاون الدولي للتصدي لها وفي العلاقات الدولية، تعمل الدول معا (التعاون) وتتفاوض للوصول إلى حلول وسط (التسوية) وتنسق جهودها (التنسيق) لمواجهة التحديات التي لا يمكن لأي دولة التعامل معها بمفردها. وتساعد هذه العناصر الثلاثة في بناء الثقة وحل النزاعات بطرق سلمية [10] .

وعلى الرغم من إيمان الرؤساء الدول بتعددية الأطراف الا انه نظر إلى المنظمات المتعددة الأطراف على لا تزال غير قادرة على التعامل بفعالية مع التحديات العالمية مثل حالة الطوارئ المناخية، وانهيار القانون الدولي، وتزايد عدم المساواة، ومزيد من النزاعات ذات التداعيات العالمية. ومع تصاعد عدم ثقة المزيد من الدول في قدرة النظام المتعدد الأطراف على الاستجابة لاحتياجاتهم، أصبحت فكرة التعددية في حد ذاتها موضع تساؤل .

وعلى نحو أكثر تحديدا تتجلى الأزمة الراهنة للنظام المتعدد الأطراف بطرق مختلفة، منها ما يلي [11] :

- التنفيذ غير الفعال للاتفاقيات الدولية: عدم تنفيذ العديد من الاتفاقيات التي توسطت فيها الأمم ً المتحدة بشأن مسائل السلام العالمي، والاستدامة البيئية، والتنمية الاقتصادية معاً أو جزئيا او كليا مع الضعف شديد في المساءلة عن الفشل وعدم وجود سلطة لفرض الامتثال.
- هيئات صنع القرار المختلة وظيفيا النقض ونموذج العضوية القديم) مثل مجلس الأمن (مع مآزقه السياسية المتكررة بسبب حق النقض وصندوق بناء السلام التابع للأمم المتحدة (حيث تتردد الحكومات في كثير من الأحيان في الاستثمار في تعزيز المؤسسة البرلمانية) أو المجالس التنفيذية لمؤسسات (بريتون وودز) (Woods Bretton) مع انحيازها المتأصل نحو البلدان المتقدمة باعتبارها المساهمين الرئيسيين .
- المعايير المزدوجة في القانون الدولي: إن الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة لمواجهة الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان، تتسم بعدم التساوي بالعقاب وتؤنب بعض الحكومات أكثر من غيرها أو تسمح لبعض الحكومات بالإفلات من العقاب تماماً.

اما بالنسبة للمنظمات الإقليمية فيعتبر الاتحاد الأوروبي أحد أكثر التنظيمات الإقليمية التي تدعم العمل باتجاه تعددية الأطراف النسبة للاتحاد الأوروبي، يُعدّ تعزيز وحماية النظام متعدد الأطراف القائم على القواعد هدفًا أساسيًا لعمله الخارجي. فالتعددية تُمثّل جوهر هوية الاتحاد الأوروبي واستراتيجيته لتعزيز قيمه والدفاع عن مصالحه. وكمثال على التعاون متعدد الأطراف، ينصّ الاتحاد الأوروبي في سياسته الخارجية، وفقًا لمعاهدته، على "تشجيع الحلول متعددة الأطراف للمشاكل المشتركة، ولا سيما في إطار الأمم المتحدة" كلما أمكن ذلك (المادة 20(1) من معاهدة الاتحاد الأوروبي) [12] .

وقد وضعت أول استراتيجية شاملة للأمن الأوروبي (ESS) - التي وُضعت عام 2003 - الدعوة إلى "تعددية فعّالة" في صميم أهداف الاتحاد الأوروبي الاستراتيجية وتؤكد استراتيجية الاتحاد الأوروبي العالمية لعام 2016 (EUGS) مجددًا التزام الاتحاد الأوروبي بتعزيز "نظام عالمي قائم على القواعد، تكون فيه التعددية مبدأه الأساسي والأمم المتحدة في صميمه" في الوقت نفسه يؤكد التقرير على أن "آلية تحقيق حوكمة عالمية فعّالة قد تختلف من حالة لأخرى" مستشهداً بمجالات سياستيه تتراوح بين الأمن السيبراني (حيث تُعدّ الدول والمنظمات الدولية والصناعة والمجتمع المدني والخبراء التقنيون جهات فاعلة يجب أخذها في الاعتبار) والسياسة البحرية (الأمم المتحدة، ووكالاتها المتخصصة، وحلف شمال الأطلسي (الناتو)، والشركاء الاستراتيجيون، ورابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)) وصولاً إلى السياسات الإنسانية والتنموية والمناخية (الأمم المتحدة، ومجموعة العشرين، والجهات المانحة الجديدة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص) وفي الحالات التي توجد فيها عمليات متعددة الأطراف يتطلع الاتحاد الأوروبي إلى تعزيزها وفي الوقت نفسه توسيع نطاق الأنظمة الدولية الناشئة في مجالات مثل نزع السلاح والقانون الجنائي الدولي[13].

وفي هذا المجال أيضا أصدر الاتحاد الأوروبي عام 2022 أجندة الاتحاد الأوروبي من أجل تجديد التعددية ومن ابرز ما تم توضيحه هو[14] :

العمل من أجل نظام تعددي متجدد قائم على القواعد، يتناسب مع القرن الحادي والعشرين ويخدم المصالح العالمية » .

دعم النظام الدولي القائم على القواعد والسلام والأمن والعدالة الدولية على أساس ميثاق الأمم المتحدة، وحظر التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد دولة ذات سيادة أخرى.

تعزيز الإصلاح والفعالية والكفاءة للنظام متعدد الأطراف ، وتعزيز التعددية الشاملة الحقيقية حيث تعمل الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية وأصحاب المصلحة الآخرين .

تعزيز دور الاتحاد الأوروبي القيادي والاستفادة بشكل أفضل من القدرة على العمل كمنسق ووسيط نزيه وجسر» -الدفاع عن القيم العالمية والقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان .

وتعزيز الأجندات العالمية مثل أهداف التنمية المستدامة واتفاقية باريس .تعزيز الشراكات والتحالفات مع الدول الثالثة والمنظمات المتعددة الأطراف والإقليمية، تعزيز التحالفات بشأن الأولويات الرئيسية ضمان مزيد من التناسق بين الدبلوماسية متعددة الأطراف والدبلوماسية الثنائية والعمل مع الدول الأعضاء لتحقيق الأهداف بصوت واحد .

المبحث الثالث

مستقبل التعددية الفاعلة في النظام السياسي الدولي

لـم يعـد التعدديـة مقتصـرة علـى الـدول فحسـب ففـي عالمنـا المتـرابط والمتشـابك اليـوم لا تسـتطيع الحكومـات والمنظمـات الحكوميـة الدوليـة وحـدها معالجـة التحـديات العالميـة المعقـدة بفعاليـة مثـل تغيـر المنـاخ والنزاعـات والتنميـة والهجـرة إذ تتطلـب هـذه التحـديات اسـتجابة جماعيـة مـن الجميـع سـواء مـن الأمـم المتحـدة او الحكومـات إلـى القطـاع الخـاص والمجتمـع المـدني والأوسـاط الأكاديميـة والأهـم مـن ذلـك، الشـباب إن زيـادة مشـاركة الشـباب أمـر بـالغ الأهميـة بـالنظر إلـى وضـع كوكبنـا وكمـا قـال الأمـين العـام أنطونيـو غـوتيريش: "لا يكفـي التبـاهي بفضـيلة التعدديـة بـل يجـب إثبـات قيمتهـا المضـافة" هـذه هـي التعدديـة الجديـدة لا تحتكـر الـدول الالتـزام والأفكـار الجيـدة تتطلـب التحـديات العالميـة منـا جميعًـا العمـل معًـا لإيجـاد حلـول عالميـة لا يجـب أن تكـون العلاقـات الدوليـة لعبـة محصلتها صفر[15] .

ولقـد تغيـر المشـهد الاسـتراتيجي العـالمي بشـكل حاسـم حيـث باتـت هيمنـة الولايـات المتحـدة الأحاديـة موضـع تسـاؤل مـن قبـل القـوى الصـاعدة ولا سـيما الصـين وروسـيا والاتحـاد الأوروبـي بدرجـة أقـل وكـذلك الأعضـاء الآخـرون فـي مجموعـة (البـريكس) ومجموعـة الـدول الأعضـاء فـي الاتحـاد الأوروبـي الـذين بـرزوا بقـوة ويفرضـون أسـلوبهم مطـالبين بحصـص أكبـر مـن النفـوذ حتـى الجهـات الفاعلـة غيـر الحكوميـة مثـل المنظمـات غيـر الحكوميـة بـدأت تكتسـب نفـوذاً متزايـداً تـدريجياً وتطالـب بمكانـة بـارزة تتناسـب مـع وزنهـا المحـدد لـذلك فـي نظـام دولـي كالنظـام الحـالي الـذي يختلـف اختلافـاً كبيـراً فـي الجوانـب التنظيميـة والجيوسياسـية والاقتصـادية عـن الأنظمـة السـابقة يجـب مواجهة التحديات الجديدة التي واجهها النظام في العقود الأخيرة بشكل متعدد الأطراف[16].

اليـوم، تزحـف غابـة التنـافس بـين القـوى العظمـى مُعيـدَةً تشـكيل البيئـة الجيوسياسـية التـي عرفناهـا لأكثـر مـن ربـع قـرن وتتعـرض التعدديـة ودور الولايـات المتحـدة الفريـد فـي نظـام متعـدد الأطـراف مـا بعـد الحـرب البـاردة لضـغوط متزايـدة مـع تزايـد التـوترات الجيوسياسـية التـي تُلقـي بظلالهـا علـى البنـى القائمـة ومـع ذلـك فـإن عـالم اليـوم لـيس عـالم 1929 فهـو يمتلـك شـبكة قويـة مـن المؤسسـات التـي كانـت غائبـة قبـل قـرن مـن الزمـان للمسـاعدة فـي مواجهـة التحديات الدولية التي تُهدد السلام والأمن[17].

ورغـم أنهـا قـد تكـون تحـت ضـغط إلا أنهـا ليسـت بمنـأى عـن الإصـلاح فـإذا مـا تـم حشـدها لتكيـف مـع هـذه الظـروف الهيكليـة الجديـدة يُمكـن للتعدديـة أن تُسـاعد فـي درء ويـلات الحـرب وتُسـاعد فـي تعزيـز العلاقـات بـين الشـركاء الليبـراليين للـدفاع عـن الديمقراطيـة - ولكـن ذلـك يتطلـب رؤيـة واضـحة للتعدديـة ومـا يُمكنهـا فعلـه ومـا لا يُمكنهـا فعلـه مـع عـودة التنـافس بـين القـوى العظمـى بشـكل مُقلـق لا يُمكـن للتعدديـة أن "تحـل" الجيوسياسـية ولا يمكنهـا أن تعيـدنا إلـى نسـخة مثاليـة مـن لحظـة مـا بعـد الحـرب البـاردة المتناغمـة قـد تكـون الجهـود المبذولـة للحفـاظ علـى النظـام كمـا هـو قـائم - سـعياً لحشـد العـالم حـول التحـديات العـابرة للحـدود المشـتركة وإخـراج التنافسـات السياسـية مـن هـذه

المشاكل - حسنة النية ومع ذلك وكما اكتشفت الولايات المتحدة عندما حاولت اتباع هذا المسار في تأسيس منظومة الأمم المتحدة في أربعينيات القرن العشرين فإن الحقائق الجيوسياسية القاسية تحجب النوايا الحسنة[18].

بالنظر للمعطيات الحالية للنظام السياسي الدولي وواقع العلاقات والتعاملات فان الرؤية المستقبلية لتعددية الأطراف كأساس للتعامل الدولي نوعا ما ضعيف كون ان القوى العظمى تلجا لتقديم مصالحها الذاتية على مصالح الدول الأخرى الامر الذي أدى الى زيادة الصراعات المسلحة وغير المسلحة المباشرة وغير المباشرة كالذي حدث بين روسيا وأوكرانيا والكيان الصهيوني وايران والولايات المتحدة حيث ان العالم اتجه الى الصراعات المباشرة دون الالتجاء الى الحلول بالطرق السلمية او التعاون الدولي لحل هذه الصراعات وهذا بحد ذاته يقدم معطيات ضعيفة لبروز تعددية الأطراف الفاعلة كأسلوب تعامل دولي لحل النزاعات والصراعات .

اما من جانب اخر فان الرغبة بتفعيل دور تعددية الأطراف في المستقبل هو امر بالغ الأهمية كون هذا الاتجاه يعتبر الحل الأمثل لإيجاد حلول سلمية للنزاعات والصراعات كون الامر يعتمد بصورة كبيرة على التعاون الدولي الإيجابي لحل النزاعات الدولية [19] .

اذا وعليه يمكن القول أن نظام تعددية الأطراف إذ يمر بالنظام السياسي الدولي بمرحلة مخاض حرج وتحولات جذرية فبعد عقود من الهيمنة النسبية للمؤسسات الدولية التقليدية مثل المتحدة البنك الدولي منظمة التجارة العالمية يواجه هذا النظام تحديات بنيوية تعيد تشكيل مستقبله ويمكن تلخيص الرؤية المستقبلية لنظام تعددية الأطراف من خلال سيناريوهات ومسارات أساسية تحكم هذا المشهد الدولي ومنها[20].

أولا/ التحول من التعددية الشاملة إلى التعددية المصغرة: وفي هذا الاتجاه يمكن القول ان العالم يتجه بشكل متزايد نحو صيغ مرنة وضد الترهل البيروقراطي للمؤسسات الكبرى بدلا من الاتفاقيات الشاملة التي تضم جميع الدول العالم وتواجه خطر الفيديو او الشلل السياسي يبرز نموذج التحالفات المصغرة والموجه نحو قضايا محددة مثل الأمن التكنولوجيا البيئة ...الخ.

ثانيا / صعود التعددية القطبية التنافسية لم تعد القواعد الدولية تكتب بالحبر الأمريكي او الغربي المنفرد مستقبل التعددية سيتأثر بشدة باعتراف النظام الدولي بمراكز قوى جديدة تطلب صياغة قواعد اللعبة وفقا لمصالحها على سبيل المثال الصين ورؤيته البديلة مثل طرح مبادرات دولية موازية مثل الحزام والطريق عن بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية وايضا قوى الجنوب العالمي دول مثل الهند البرازيل وجنوب افريقيا وادت ترفض التبعية المطلقة وتطالب بإصلاح جذري الهياكل المالية والسياسية الدولية اصلاح مجلس الامن الدولي وايضا اصلاح صندوق النقد الدولي.

ثالثا / تحديد الاطراف الشبكية ودخول فاعلين غير دوليين المستقبل لن يقتصر على الحكومة فقط القضايا العابرة للحدود تفرض نمطا شبكيا يدمج فاعلين جدد في عملية صنع القرار الدولي وتشكل شركات التكنولوجيا

العملاقة الشركات التي تطور الذكاء الاصطناعي وتدير الفضاء السيبراني بعدت تمتلك نموذجية وسياسيا يضاهي الدول مما يتطلب إشراكها في صياغة معاهدات الأمن الرقمي وحكمت الذكاء الاصطناعي اضافه ايضا الى هناك المنظمات غير الحكومية والمدنية في مجالات التغير المناخي والأوبئة .

وفي هذا المجال يمكن طرح مجموعة سيناريوهات المتوقعة لمستقبل النظام الدولي ويمكن تلخيصها في ثلاث سيناريوهات **السيناريو الأول** وهو التشرذم والتكتلات المغلقة الذي يعني به العالم ينقسم الى معسكرين او ثلاث معسكرات كبرى غربي بقيادة واشنطن شرقي تنموي بقيادة بكين وموسكو حيث تملك كل كتلة مؤسساتها التعددية الخاصة ونظامها المالي والتقني المستقل أما **السيناريو الثاني** الذي يمكن أن يطلق عليه إعادة الهيكلة والتحديث وهو يعنى به نجاح الضغوط الدولية في إجراء إصلاحات تدريجية داخل المؤسسات التقليدية مثل منح قوى جنوب العالمي تمثيلا أكبر لتفادي انهيارها الكامل وهو سيناريو الذي يعتبر الأكثر استقرارا لكنه يتطلب زمنا طويلا للتحقيق أما **السيناريو الثالث** تعددية القضايا المعزولة والذي يعني غياب نظام قيمي موحد والتعامل فقط بناء على المصالح القطاعية فقد تتوصل الدول المتنافسة مثل أمريكا والصين الى اتفاقيات متعددة الاطراف بشأن المناخ أو تنظيم الذكاء الاصطناعي العسكري بينما تظل في حالة صراع تجاري و جيوسياسي مفتوح في ملفات أخرى .

الخاتمة

ان نظام تعددية الأطراف هو اثبت بالنهاية انه اتجاه او مسار عمل وإذا تم التعامل به دوليا بالإمكان ان يكون فعال وبالإمكان ان يحدث تغييرا إيجابيا في الساحة الدولية لذا يمكن القول ان ما يمكن أن يفعله التعددية عند توجيهها بشكل صحيح هو أن تكون أداة فعّالة للحكومات الديمقراطية ضمن بيئة جيوسياسية إذا أُعيد توجيهها بعيدًا عن التركيز المكثف الذي ساد بعد الحرب الباردة على تعزيز التعاون فإن التعددية المُعاد صياغتها يمكن أن تكون قوة فاعلة في:

- مواصلة بعض التعاون في مواجهة التحديات المشتركة.
- إيجاد حلول للأزمات التي قد تتفاقم إلى صراع.
- منافسة الأنظمة الاستبدادية بشكل انتقائي ضمن المؤسسات القائمة وعبر مؤسسات جديدة للحفاظ على الديمقراطية.

ولتحقيق ذلك يجب على صانعي السياسات إدراك أن التعددية موجودة ضمن إطار جيوسياسي. يجب إعادة القيم كاعتبار أساسي لكيفية نظر الدول الديمقراطية في العضوية والمشاركة في مختلف المؤسسات والمنتديات والتحالفات متعددة الأطراف لن يكون التكيف سهلاً إن التوجه نحو نهج قائم على القيم والذي يزيد من التضامن الديمقراطي سيتعارض مع عقود من إعطاء الأولوية للتعاون والشمول بغض النظر عن نوع النظام

هذه التيارات ستشكل تحديًا لأولئك الذين يناصرون التغيير على الرغم من صعوبته إلا أنه سيتطلب كما يقول كوبر بإيجاز "التعود على فكرة ازدواجية المعايير"

اولاً / الاستنتاجات:

إن التعاون الدولي ليس الغرض الوحيد من التعددية (multilateralism) في بيئة تتزايد فيها المنافسة بين القوى العظمى وأن التركيز الحصري على التعاون هو امر مغلوط ومضلل بينما نم الاعتياد على التعددية في فترة ما بعد البرد الحرب عالم أحادي القطب (عالمي النطاق وخالٍ إلى حد كبير من القيود والتنافس الجيوسياسي) إذ لا يقتصر مستقبل التعددية على هذا النموذج فقط حيث أن الهدوء الجيوسياسي الذي أعقب الحرب الباردة يخضع لسيطرة القوى العظمى والمنافسة بين القوى الحديثة ، لذلك يجب أن يعكس مفهوم التعددية بعد الحرب الباردة هذه التغييرات الديناميكية . وأن البنى المصممة فقط لمعالجة التحديات المشتركة غير كافية إذا الدول تتحدى القضايا الجوهرية وعلى عكس مرحلة أحادية القطب فأنها تمتلك القوة لمعارضة الولايات المتحدة على الرغم من الرغبة في الحفاظ على مؤسسات ما بعد الحرب الباردة والممارسات فأن المنافسات الجيوسياسية تلوح في الأفق والتحديات مع إمكانية تغيير أسس نظام متعدد الأطراف

من خلال البحث تم التوصل الى مجموعة استنتاجات وهي:

١/ ان تعددية الأطراف نهج مستحدث في العلاقات الدولية ولكن يعتبر نهج مهم جدا يمكن ان يعزز السلم والامن الدوليين

٢/ يمكن ان يزيد الترابط الدولي بين الدول من مختلف النواحي سواء اقتصادية او امنية بالأخص إذا تم العمل به

٣/ ان العمل بنظام او سياسة تعددية الأطراف يحتاج تغير كبير في اتجاه عمل المؤسسات والمنظمات الدولية .

ثانياً / المقترحات:

١- إن تعددية الأطراف رغم حداثتها إلا أنها أحدثت تغييرا في النظام الدولي لذا تحتاج إلى تعزيز دولي لاتباعها

٢- مفهوم هذا الاتجاه وقواعدها يشوبها بعض الغموض لذا تحتاج توضيح ووضوح أكثر من خلال الباحثين وايضا المؤثرين الدوليين

٣- ان القضايا الدولية التي تم التعامل معها ضمن اتجاه تعددية الأطراف أثبتت نجاحا واضحا لذا يحتاج هذا الاتجاه إلى تعزيز دولي سواء من الفاعلين او المنظمات

٤- يحتاج اتجاه تعددية الأطراف إلى تعزيز من خلال إنشاء وعقد الاتفاقات الدولية تعزز هذا الاتجاه

ـ الهوامش :

1- Ferdinando Nelli Feroci,Ettore Greco,Nicoletta Pirozzi. (2020). *Renewing multilaterlism for the 21st century* . belgam: Foundation for European Progressive Studies.

2- Chikvaidze, D. A. (june 2020). Multilateralism: Its Past, Present and Future . *Cadmus Journal*, 127-133.

3- Chikvaidze, D. A. (june 2020).P.P

4- Caporaso, J. A. (2019). International Relations Theory and Multilateralism: The Search for Foundations. *The MIT Press*, 599-632.

5- Alexandrof, A. S. (December 9 2020). the possibilities for effective multilateralism in the coming global order, , Canada ,. *KDI for research*, 50-66

6- Alexandrof, A. S. (December 9 2020) P.P 50-66

7- Caporaso, J. A. (2019) P.P 599-632

8- Evelyne Lagrange, Émanuel Castellarin, Paolo Palchetti. (2022). *Global Governance and Multilateralism.* france : Autorisation HAL.

9- Alexandrof, A. S. (December 9 2020) P.PS 50-66

10- Affairs, U. N. (2025, 2 18). *united nations* . Retrieved from united nations news : https://news.un.org/ar/story/2025/02/1139196

11- union, i. p. (2024, 3 25). The crisis of multilateralism - causes and possible solutions. Geneva, Geneva, Switzerland

12- azarou, E. (2020). *The future of multilateralism and strategic partnerships.* belgam: European Parliamentary Research Service.

13- azarou, E. (2020).P.P

14- union, e. (2022, september 16). *eumedbridge.* Retrieved from eumedbridge: https://www.eumedbridge.eu/ar/publication/eu-agenda-for-a-renewed-multilateralism

15- Chikvaidze, D. A. (june 2020) P.PS 127-133

16- Paloma González,Concepción Anguita. (2014). STATE AND MULTILATERALISM, A THEORETICAL APPROACH. *JANUS.NET, e-journal of International*, 69-83

17- MORELAND, W. (2019). *THE PURPOSE OF MULTILATERALISMA FRAMEWORK FOR DEMOCRACIES IN AGEOPOLITICALLY COMPETITIVE WORLD.* Washington, D.C. 20036: The Brookings Institution

18- MORELAND, W. (2019).P.P

19- Paloma González,Concepción Anguita. (2014) P.P

20- Woods, N. (2023). Multilateralism in the Twenty-First Century. *Global Perspectives*, 1-9

References

1. Affairs, U. N. (2025, 2 18). *united nations* . Retrieved from united nations news : https://news.un.org/ar/story/2025/02/1139196
2. Alexandrof, A. S. (December 9 2020). the possibilities for effective multilateralism in the coming global order, , Canada ,. *KDI for research*, 50-66.
3. Alexandroff, A. S. (2020). The Possibilities for 'Effective Multilateralism' in the. *Global Summitry Project, Munk School of Global Affairs*, 2-25.
4. Caporaso, J. A. (2019). International Relations Theory and Multilateralism: The Search for Foundations. *The MIT Press*, 599-632.
5. Chikvaidze, D. A. (june 2020). Multilateralism: Its Past, Present and Future . *Cadmus Journal*, 127-133.
6. Evelyne Lagrange, Émanuel Castellarin, Paolo Palchetti. (2022). *Global Governance and Multilateralism.* france : Autorisation HAL.
7. Ferdinando Nelli Feroci,Ettore Greco,Nicoletta Pirozzi. (2020). *Renewing multilaterlism for the 21st century* . belgam: Foundation for European Progressive Studies.
8. Lazarou, E. (2020). *The future of multilateralism and strategic partnerships.* belgam: European Parliamentary Research Service.
9. MORELAND, W. (2019). *THE PURPOSE OF MULTILATERALISMA FRAMEWORK FOR DEMOCRACIES IN AGEOPOLITICALLY COMPETITIVE WORLD.* Washington, D.C. 20036: The Brookings Institution.
10. Paloma González,Concepción Anguita. (2014). STATE AND MULTILATERALISM, A THEORETICAL APPROACH. *JANUS.NET, e-journal of International*, 69-83 .

11. union, e. (2022, september 16). *eumedbridge.* Retrieved from eumedbridge: https://www.eumedbridge.eu/ar/publication/eu-agenda-for-a-renewed-multilateralism/

12. union, i. p. (2024, 3 25). The crisis of multilateralism - causes and possible solutions. Geneva, Geneva, Switzerland.

13. Woods, N. (2023). Multilateralism in the Twenty-First Century. *Global Perspectives* .